مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 87-101
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج خلال الفترة (1990-2016)

Evaluation of the Performance of Fiscal Policy Variables in Algeria and the Gulf Countries (1990-2016)

العقون عبد الجبار [1]♦ ، بهناس العباس [2]
[1] جامعة الجلفة، الجزائر، jaber.jaber22@yahoo.com
[2] جامعة الجلفة، الجزائر، bahnas2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019-10-01 تاريخ القبول: 2019-11-27 تاريخ النشر: 2019-12-23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر وبعض دول الخليج خلال الفترة (1990-2016) باستعمال بعض المؤشرات التي تستعمل في تحليل وضعية السياسة المالية وذلك من خلال استعراض الجانب النظري للسياسة المالية ثم القيام بتحليل هذه المؤشرات.

وخلصت الدراسة إلى تأثر السياسة المالية لهذه الدول بالإيرادات النفطية حيث تغطي هذه الأخيرة معظم نفقاتها الحكومية كما أن موازناتها العامة يغلب عليها طابع العجز المستمر بالرغم من الفوائض المالية التي حققتها هذه الدول

كلمات مفتاحية: السياسة المالية ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، عجز الموازنة.

تصنيف jel: G10 ، G19.

Abstract:

This study aims at analyzing and evaluating the performance of financial policy variables in Algeria and some Gulf countries during the period (1990-2016) using some indicators that are used to analyze the financial policy situation by reviewing the theoretical aspect of the financial policy and then analyzing these indicators.

The study concluded that the fiscal policy of these countries is affected by oil revenues, where the latter covers most of their government expenditures and that their public budgets are predominantly deficit in spite of the financial surpluses achieved by these countries.

Keywords: Fiscal Policy, Public Expenditure, Public Revenue, Budget Deficit, Gulf States.

Jel Classification : G10 ، G19.

♦ المؤلف المرسل

مقدمـة:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها وذلك بفضل أدواتها المتعددة خاصة الإنفاق الحكومي والضرائب وقد احتلت السياسة المالية هذه المكانة والأهمية بشكل واضح بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي أظهرت قصور الفكر الكلاسيكي في علاج هذه الأزمة وعلى إثر ذلك برزت الأفكار التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والتخلي عن دورها الحيادي الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي تطورت السياسة المالية وأصبح لها دورا مهما وإيجابيا في علاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وقد سعت الدول النامية جاهدة لتطوير وإصلاح سياساتها المالية خاصة منها الدول النفطية التي يعتمد اقتصاديها بشكل أساسي على الإيرادات النفطية فالإيرادات العامة لهذه الدول مرتبطة بالتطورات الاقتصادية الخارجية والتي لا يمكن التحكم فيها مما يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية.

1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ونظرا لأهمية السياسة المالية يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج؟

2.1 أسئلة البحث:

تقودنا إشكالية البحث إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياسة المالية وما هي أهدافها ؟
- ما هو أداء مؤشرات تقييم السياسة المالية في الجزائر ؟
- ما هو أداء مؤشرات تقييم السياسة المالية في دول الخليج ؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة انطلقنا من مجموعة من الفرضيات:

- السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في كثير من الدول لتأثيرها على النشاطات الاقتصادية بفضل أدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة
- السياسة المالية في الجزائر تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار.
- السياسة المالية في دول الخليج تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار.

2. الاطار النظري للسياسة المالية:

1.2.مفهوم السياسة المالية:

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية يمكن التطرق إلى بعض منها كالتالي:

-تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وايراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام[1].

-تعرف السياسة المالية بأنها تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل والإنتاج والاسنخدام[2].

-وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة[3].

2.2 أهداف السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي يمكن من خلالها التأثير على النشاطات الاقتصادية فهي تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور اقتصادها والاوضاع السائدة فيه ويمكن استعراض أهداف السياسة المالية كالآتي:

أولا:تحقيق التشغيل الكامل:

يقصد بمستوى التشغيل الكامل ذلك المستوى من التشغيل الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء لقوة العمل مع قبول وجود معدل عادي من البطالة الذي ينتج عن التغيرات والظروف الهيكلية للاقتصاد[4] ، وتزايد الاهتمام بهذا الهدف من طرف حكومات البلدان المختلفة خاصة بعد أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل الوطني[5] ، وحيث أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما يرتفع مستوى الطلب الكلي زادت الايرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي سيزيد الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة[6] ويتضح أن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في مستوى الطلب وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا ، الذي يعمل بدوره على زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة مستوى التشغيل.

ثانيا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تؤدي السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والتضخم من خلال قدرتها على ضبط معدلات البطالة من جهة ومعدلات التضخم من جهة اخرى ويعبر[7] مفهوم الاستقرار الاقتصادي عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي.

وموضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاث أهداف اقتصادية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وهذه الأهداف مترابطة ومتداخلة فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في بلد ما لن يتحقق كاملا كما تؤدي تقلبات الاسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.

ويتلخص دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف من خلال جانبين للسياسة المالية هما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية ففي حالات الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار ويتوقف الجهاز الانتاجي ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال عن طريق زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا أي استخدام السياسة المالية التوسعية أما السياسة المالية الانكماشية فتستخدم في معالجة حالات التضخم وتزايد معدلات الاسعار تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك

مما يحد من ارتفاع الاسعار، أو من خلال رفع الضرائب الذي ينعكس على انخفاض معدل الدخل القابل للتصرف الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض مستوى الطلب الكلي ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب معا[8].

ثالثا: إعادة توزيع الدخل الوطني:

أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الإنتاج لقوى السوق إلى اتساع الفوارق بين الطبقات في المجتمع فالطبقات الغنية تزداد ثراء بينما تزداد الطبقات الفقيرة بؤسا ويرجع ذلك لسوء توزيع الدخل واستئثار مالكي وسائل الإنتاج بالقدر الأكبر منه. ونظرا لما يمثله هذا الوضع من مخاطر سياسية فإن السلطات تتدخل لعلاجه عن طريق استخدام قدرتها في فرض الضرائب وتوجيه الإنفاق العام نحو تقليل الفوراق بين الطبقات[9].

ويقصد بكيفية توزيع الدخل الوطني أو هيكل الدخل الوطني هو كيفية توزيع الدخل الوطني على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج ومقدرة هذا الفرد على توظيف هذه العناصر الإنتاجية[10] أما إعادة توزيع الدخل فيقصد بها إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بهدف التقليل من التفاوت بين طبقات المجتمع.

وتستطيع الدولة أن تؤثر على التوزيع الأولي للدخل وذلك من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج، ومن ثم توزيع الدخول الجديدة في شكل أجور وعلاوات وأرباح على المشاركين في الإنتاج كما تعتمد الدولة على تحديد مكافآت عوامل الإنتاج سواء في صورة أجور أو أرباح، كما تقوم بتحديد أسعار السلع والخدمات وتستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وذلك باعتماد تعديلات في التوزيع الأول، فتقوم بالاعتماد على الضرائب المباشرة المقتطعة بصورة تصاعدية من فئة أصحاب الدخل الكبير ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع الأقل دخلا بصرف نفقات تحويلية أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن النتيجة تكون عكسية أي أن التوزيع لا يكون لصالح الأفراد الاقل دخلا[11].

كما تستطيع الدولة ان تقوم بالاسثمارات في المناطق النائية أو تمنح اعفاءات ضريبية للمستثمرين تشجيعا لهم على الاستثمار في تلك المناطق بهدف إزالة الفوارق الإقليمية وعموما فإن السياسة المالية تعمل على تقليص التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا: تخصيص الموارد:

يسعى الانسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة في نفس الوقت الذي تتوفر فيه موراد بشرية وطبيعية ورأس المال،غير أن المشكلة تتمثل في تعدد الحاجات الانسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة وبإمكان السياسة المالية أن تتدخل في إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة[12] ، ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تخصيص الموارد بين سلع الانتاج وسلع الاستهلاك
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخاصة[13]

ويمكن للدولة باستخدام أدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموراد المتاحة وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني فتتجه نحو زيادة الإنفاق عليها[14] ، ويمكن للدولة أن تخفض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن اعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي، وتوجيه الموارد الى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل المشروبات الكحولية والتبغ وغيرها[15].

خامسا :تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تسعى إليها الدول و تعزز الاهتمام بهذا الهدف خلال المدة مابين الحربين العالميتين واستحوذت على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والاقليمية، ويمكن اعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية بأنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[16].

وبعد اتساع دور الدولة أصبحت السياسة المالية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة للوصول لتنمية اقتصادية شاملة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع فبإمكان الدولة تمويل ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الايردات وتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

فبالنسبة للاستثمار الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وفيما يتعلق باستثمارات الدولة فمصادر التمويل تتمثل في مدخرات الدولة الناتجة عن صافي نشاطات المؤسسات التي تملكها الدولة أو تحقيق فائض في الموازنة عن طريق زيادة الايرادات الضريبية وتقنين النفقات الحكومية أو اللجوء إلى القروض الداخلية والاصدار النقدي أو التمويل من الخارج عن طريق القروض الخارجية وجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة[17].

رغم تعدد أهداف السياسة المالية إلا أنها تتفاوت وتتضارب فيما بينها وتختلف من دولة لأخرى أو في نفس الدولة باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتحقيق عدالة توزيع الدخول قد يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق خطط التنمية قد يؤدي إلى سوء توزيع الدخول والثروات، وتمويل بعض خطط التنمية قد يتطلب احداث تضخم لفترة محدودة مما يتعارض مع هدف الاستقرار الاقتصادي[18] ومما سبق يتبين أنه ينبغي المفاضلة بين هذه الاهداف تفاديا لبعض المشاكل.

3. تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر

لأجل إجراء تقييم أداء متغيرات السياسة المالية خلال فترة الدراسة والوقوف على مدى إمكانية السلطات المالية بسياستها المالية في التأثير والتحكم في هذه المتغيرات تم تناول بعض المؤشرات الآتية التي وجد فيها ضرورة لتقييم أداء المتغيرات المذكورة.

1.3.مؤشر الإتجاه العام للنفقات الحكومية: إن الغرض من هذا المؤشر هو التعرف على حجم وإتجاهات السياسة الإنفاقية للحكومة ومسارها التدخلي في النشاط الاقتصادي ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة إجمالي النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي[19]، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: (%)

السنوات	النفقات العامة/pib	السنوات	النفقات العامة/pib	السنوات	النفقات العامة/pib
1990	24,62	1999	29,70	2008	37,84
1991	24,60	2000	28,57	2009	42,43
1992	39,09	2001	31,25	2010	37,12
1993	40,06	2002	34,29	2011	39,58
1994	38,08	2003	31,21	2012	43,54
1995	37,89	2004	30,72	2013	36,19
1996	28,19	2005	27,14	2014	40,61
1997	30,40	2006	28,81	2015	45,84
1998	30,94	2007	33,19	2016	41,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تقلبا واضحا في نسب هذا المؤشر فبعد أن بلغت نسبته 24.62% سنة 1990 ارتفع إلى 40,06 % سنة 1993 لينخفض إلى 28,57 % سنة 2000 ليرتفع إلى 34,29 % سنة 2002 ثم إلى 42,43 % سنة 2009 ليبلغ أقصى نسبة له 45,84 % سنة 2015 الأمر الذي يستشف منه أن الإتجاه العام للحكومة فيما يخص سياستها الإنفاقية وحجم تدخلها في الحياة الاقتصادية كان متضائلا في البداية وذلك استجابة للسياسات التقييدية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي ثم بعد سنة 2001 شدت النسبة ارتفاعا ملحوظا وذلك بسبب البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر لتستمر هذه النسبة في الارتفاع طوال فترة الدراسة وقد جاءت هذه النسب منسجمة مع الزيادة التي شهدتها الإيرادات العامة في هذه الفترة، أما النسبة المتوسطة خلال فترة الدراسة فقد بلغت 34,59% .

2.3.مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الموارد المالية: يقيس هذا المؤشر مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات المالية في حشد وتوظيف الموارد المالية ومدى قدرتها في توليد المدخرات العامة لتمويل المشروعات الاستثمارية والذي يمكن الحصول عليه من خلال نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي20، ويمكن توضيح نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)

السنوات	الإيرادات العامة/pib	السنوات	الإيرادات العامة/pib	السنوات	الإيرادات العامة/pib
1990	27,51	1999	29,35	2008	46,86
1991	28,87	2000	38,27	2009	36,73
1992	29,02	2001	35,62	2010	36,50
1993	26,39	2002	35,45	2011	39,98
1994	32,08	2003	37,59	2012	39,11
1995	30,51	2004	36,26	2013	35,79
1996	32,11	2005	40,77	2014	33,31
1997	33,33	2006	42,75	2015	30,55
1998	27,36	2007	39,37	2016	28,97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة شهدت تقلبا واضحا خلال فترة الدراسة فتارة ترتفع وتارة تنخفض وذلك بسبب مسايرتها للإيرادات النفطية التي تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار إضافة إلى النسبة الهامة التي تشكلها من الإيرادات العامة، وقد بلغت النسبة 27,51 % سنة 1990 ثم ارتفعت إلى 32,08 % سنة 1994 لتنخفض إلى 27,36 % سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 38,27 % سنة 2000 ثم إلى 46,86 % سنة 2008 لتنخفض إلى 28,97 % سنة 2016 .

3.3. مؤشر تغطية الإيرادات الحكومية: ويعد هذا المؤشر بمثابة المجال المهم للنشاط الحكومي ووجها آخر لبيان مدى قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة من خلال النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي النفقات العامة21، ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03 نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر(1990-2016)

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	111,72	1999	98,84	2008	123,85
1991	117,35	2000	133,96	2009	86,57
1992	74,23	2001	113,97	2010	98,34
1993	65,87	2002	103,39	2011	101,02
1994	84,26	2003	120,45	2012	89,81
1995	80,53	2004	118,05	2013	98,89
1996	113,88	2005	150,23	2014	82,03
1997	109,64	2006	148,39	2015	66,65
1998	88,44	2007	118,63	2016	69,09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر شكلت ما نسبته 94,48 % كمتوسط خلال الفترة (1990 -1999) ثم ارتفعت إلى 125,66 % كمتوسط خلال الفترة (2000-2008) ثم انخفضت إلى

86,55 % كمتوسط خلال الفترة (2009- 2016) وهذا الاختلاف في النسب راجع بالدرجة الأولى إلى تذبذب الإيرادات النفطية حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2008 نسبة فائض تغطية فاقت 25% وذلك بسبب طفرة ارتفاع أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة، كما شهدت سنتي 2015 و2016 أقل نسبة تغطية للإيرادات العامة بنسبة 66,65% و 69,09% على التوالي وهذا بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط أواخر سنة 2014.

4.3.مؤشر التوازن الداخلي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة في توليد الإيرادات الحكومية لتمويل المشروعات الاستثمارية دون اللجوء إلى وسائل التمويل التضخمية ويقاس من خلال النسبة المئوية لصافي الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الناتج المحلي22، ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04 صافي الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2016)

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	2,89	1999	-0,35	2008	9,02
1991	4,27	2000	9,70	2009	-5,70
1992	-10,07	2001	4,36	2010	-0,62
1993	-13,67	2002	1,16	2011	0,41
1994	-5,99	2003	6,38	2012	-4,44
1995	-7,38	2004	5,54	2013	-0,40
1996	3,91	2005	13,63	2014	-7,30
1997	2,93	2006	13,94	2015	-15,29
1998	-3,58	2007	6,18	2016	-12,96

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر سجل فائضا في الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال سنتي 1990 و1991 ثم عجزا من سنة 1992 إلى سنة 1995 ثم تحسن الوضع المالي خلال الفترة من 2000 إلى 2008، لتسجل الموازنة عجزا أواخر سنوات الدراسة حيث تخطى العجز نسبة 15% خلال سنة 2015.

4.تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في دول الخليج:

1.4.مؤشر الإتجاه العام للنفقات الحكومية: من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن هذا المؤشر سجل نسبة 33,68% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 1990-1995 في السعودية وحافظ على نفس المستوى في الفترة 1996-2000 ثم انخفض إلى 31,81% خلال الفترة 2001-2005 ثم إلى 30,9% خلال الفترة 2006-2010 ليرتفع إلى 4434,% خلال الفترة 2011-2016 وبلغ هذا المؤشر أعلى نسبة 38,80% سنة 2015 مما يدل على أن إتجاه النفقات العامة في السعودية كان يميل نحو الارتفاع تدريجيا، أما في الإمارات فقد بلغت النسبة 27,15% كمتوسط خلال الفترة 1990-1995 ثم انخفضت 24,09% خلال الفترة 1996-2000 ثم إلى 20,03% خلال الفترة 2001-2005 ثم ارتفعت إلى 23,23% خلال الفترة 2006-2016 ثم إلى 27,87% كمتوسط للفترة 2011-2016 وأعلى نسبة بلغها هذا المؤشر في الإمارات هي 31% وذلك خلال سنتي 2015 و2016 ، أما في الكويت فقد بلغت النسبة

63,51% كمتوسط للفترة 1990-1995 ويرجع ارتفاع هذه النسبة خلال هذه الفترة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها الكويت بداية التسعينات، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 43,06% خلال الفترة 1996-2000 ثم إلى 32,72% خلال الفترة 2001-2005 لترتفع إلى 34,02% خلال الفترة 2006-2010 ثم إلى 45,66% خلال الفترة 2011-2016 وبلغت أعلى نسبة لها 67,50% سنة 2015 وهذا يدل على أن الإتجاه العام للنفقات الحكومية في الكويت وحجم تدخلها في الحياة الاقتصادية كان مرتفعا.

الجدول 05 نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (1990-2016)

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990	32,39	28,33	65,90
1991	28,81	31,32	78,71
1992	35,23	25,95	71,78
1993	39,48	26,34	62,57
1994	33,79	25,24	57,16
1995	32,36	25,75	51,89
1996	33,34	27,33	43,70
1997	35,60	22,25	42,55
1998	34,53	25,72	50,31
1999	30,31	23,22	44,09
2000	31,87	21,94	34,66
2001	36,95	25,16	29,81
2002	32,84	21,48	40,94
2003	31,76	20,04	34,53
2004	29,39	17,73	31,53
2005	28,13	15,74	26,77
2006	27,83	15,44	23,14
2007	29,89	16,86	31,06
2008	26,68	22,38	23,50
2009	37,07	30,17	63,19
2010	33,01	31,29	33,90
2011	32,84	28,88	37,02
2012	31,64	26,17	35,16
2013	33,29	26,06	38,80
2014	34,28	23,39	40,92

2015	38,80	31,26	67,50
2016	35,77	31,47	54,55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي والبنك الدولي

2.4.مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الموارد المالية:

من خلال الجدول 06 نلاحظ أن هذا المؤشر سجل نسبة 27,77% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 1990-1995 في السعودية وارتفع إلى 29,68% في الفترة 1996-2000 ثم إلى 37,09% خلال الفترة 2001-2005 ثم إلى 42,90% خلال الفترة 2006-2010 لينخفض إلى 3587,% خلال الفترة 2011-2016 وبلغ هذا المؤشر أعلى نسبة 47,66% سنة 2016 ، أما في الإمارات فقد بلغت النسبة 20,80% كمتوسط خلال الفترة 1990-1995 ثم انخفضت 17,49% خلال الفترة 1996-2000 لترتفع قليلا إلى 17,66% خلال الفترة 2001-2005 ثم ارتفعت إلى 24,99% خلال الفترة 2006-2016 ثم إلى 28,89% كمتوسط للفترة 2011-2016 وأعلى نسبة بلغها هذا المؤشر في الإمارات هي 32,16% وذلك سنة 2011 ، أما في الكويت فقد بلغت النسبة 36,05% كمتوسط للفترة 1990-1995 ثم ارتفعت إلى 41,19% خلال الفترة 1996-2000 ثم إلى 42,42% خلال الفترة 2001-2005 لتستمر في الارتفاع حيث بلغت 53,02% خلال الفترة 2006-2010 وبلغت 60,12% خلال الفترة 2011-2016 وبلغت أعلى نسبة لها 74,32% سنة 2015.

الجدول 06 نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (1990-2016)

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990	26,78	21,94	41,43
1991	23,82	25,03	20,29
1992	29,40	22,98	40,56
1993	33,92	20,01	38,42
1994	25,48	17,21	37,40
1995	27,25	17,62	38,21
1996	30,09	18,97	36,83
1997	33,06	19,41	47,69
1998	25,73	15,37	45,63
1999	24,35	14,43	30,51
2000	35,15	19,29	45,30
2001	33,04	18,09	46,43
2002	29,96	14,19	45,61
2003	36,20	16,88	43,02
2004	40,43	17,45	39,31
2005	45,82	21,69	37,73

46,30	24,60	47,66	2006
46,74	24,15	41,21	2007
46,08	29,75	56,48	2008
72,68	21,63	31,68	2009
53,30	24,82	37,44	2010
49,07	32,16	44,39	2011
62,50	27,57	45,16	2012
65,22	28,44	41,16	2013
68,86	28,02	36,67	2014
74,32	29,42	25,05	2015
40,76	27,75	22,78	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي والبنك الدولي

3.4.مؤشر تغطية الإيرادات الحكومية:

أما فيما يخص قدرة دول الخليج في تمويل نفقاتها العامة من خلال إيراداتها الإجمالية فنلاحظ من الجدول أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في السعودية والإمارات تتجه نحو التزايد بحيث حققت هذه الدول فوائض كبيرة في إيراداتها في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 حيث في الفترة من 2006 إلى 2010 بلغت النسبة 143,95 % في السعودية و117,30% في الإمارات، أما في الكويت فقد بلغت 163,78% وقد جاءت هذه الزيادة بسبب العوائد النفطية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة أما في السنتين الأخيرتين تراجعت النسبة وذلك بسبب تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014 واستنفاد هذه الدول لمدخراتها السابقة من العوائد النفطية.

الجدول 07 نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في دول الخليج

الكويت	الامارات	السعودية	السنوات
62,86	77,44	82,68	1990
10,57	79,93	82,68	1991
56,51	88,53	83,44	1992
61,41	75,96	85,90	1993
65,43	68,18	75,40	1994
73,63	68,45	84,21	1995
84,28	69,40	90,25	1996
112,08	87,23	92,87	1997
90,70	59,76	74,51	1998
69,20	62,13	80,32	1999
130,70	87,91	110,27	2000

2001	89,42	71,90	155,76
2002	91,22	66,06	111,39
2003	114,01	84,23	124,59
2004	137,55	98,42	124,67
2005	162,88	137,80	140,94
2006	171,28	159,32	200,06
2007	137,87	143,21	150,49
2008	211,70	132,93	196,13
2009	85,48	71,70	115,02
2010	113,42	79,32	157,21
2011	135,16	111,37	132,56
2012	142,73	105,33	177,79
2013	123,65	109,14	168,08
2014	106,99	119,80	168,28
2015	64,55	94,11	110,10
2016	63,70	88,20	74,72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي والبنك الدولي

4.4.مؤشر التوازن الداخلي: سجل مؤشر صافي الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في السعودية عجزا من سنة 1990 إلى سنة 2002 حيث بلغ أعلى قيمة له في هذه الفترة سنة 1998 بنسبة 8,80% ثم حقق فائضا طوال السنوات التي تلي هذه الفترة بسبب انتعاش أسعار النفط، عدا بعض السنوات التي عرفت فيها عجزا بسبب التقلبات في أسواق النفط كما يظهر ذلك من الجدول في سنوات 2009 و2015 و 2016 حيث سجل هذا المؤشر عجزا قياسيا سنة 2015 بلغ 13,75% من إجمالي الناتج المحلي، أما الإمارات فقد شهدت عجزا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 2004 لتحقق فائضا بعدها من سنة 2005 إلى سنة 2008 لتشهد عجزا سنتي 2009 و2010 ثم في سنتي 2015 و2016 وبلغت نسبة العجز أعلى قيمة لها 10,35% سنة 1998، أما في الكويت فقد عرفت عجزا من سنة 1990 إلى سنة 1998 وخاصة في بداية التسعينات والتي عرفت فيها نسبا عاليا بسبب ظروف حرب الكويت، لتشهد فائضا بعدها من سنة 2000 إلى سنة 2015 لتسجل عجزا في موازنتها سنة 2016 يقدر بنسبة 13,79% من إجمالي الناتج المحلي ويظهر جليا تأثر هذه الدول بانخفاض أسعار النفط خاصة نهاية سنة 2014 والتي فقدت فيها أكثر من نصف قيمتها مما ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الأمر الذي أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنة العامة لهذه الدول.

الجدول 08 نسبة صافي الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990	-5,61	-6,39	-24,47
1991	-4,99	-6,28	-171,63
1992	-5,84	-2,98	-31,22
1993	-5,57	-6,33	-24,15
1994	-8,31	-8,03	-19,76
1995	-5,11	-8,12	-13,68
1996	-3,25	-8,36	-6,87
1997	-2,54	-2,84	5,14
1998	-8,80	-10,35	-4,68
1999	-5,97	-8,79	13,44
2000	3,27	-2,65	28,91
2001	-3,91	-7,07	23,93
2002	-2,88	-7,29	17,66
2003	4,45	-3,16	22,67
2004	11,04	-0,28	27,13
2005	17,69	5,95	26,37
2006	19,84	9,16	23,15
2007	11,32	6,52	15,68
2008	29,80	7,37	22,59
2009	-5,38	-8,54	9,49
2010	4,43	-6,47	19,40
2011	11,55	3,28	12,05
2012	13,52	1,40	27,35
2013	7,87	2,38	26,42
2014	2,40	4,63	27,94
2015	-13,75	-1,84	6,82
2016	-12,98	-3,71	-13,79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي و البنك الدولي

خاتمـة:

تلعب السياسة المالية دورا بالغ الأهمية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بفضل أدواتها المختلفة، ومن خلال دراستنا للسياسة المالية في الجزائر ودول الخليج وتتبع المؤشرات المتعلقة بتقييم متغيرات السياسة المالية تبين لنا الدور الذي تلعبه النفقات العامة والإيرادات العامة في هذه الدول وظهر لنا جليا تقلب هذه المؤشرات الناجمة أساسا عن تقلبات الإيرادات جراء الصدمات الخارجية، والعجز المستمر الذي عرفته هذه الدول في موازناتها في جل فترات الدراسة بالرغم من فوائضها المالية الكبيرة.

النتائج:

- أن أهداف السياسة المالية تتفاوت وتتضارب فيما بينها فتحقيق عدالة الدخول قد يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية وتمويل بعض خطط التنمية قد يتطلب إحداث تضخم لفترة محدودة مما يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- كبر حجم النفقات العامة لدى هذه الدول واتجاهها نحو التزايد.
- شدة حساسية النفقات العامة في هذه الدول للتغيرات التي تطرأ على الإيرادات العامة مما يولد ضغوطات على نفقاتها العامة.
- تذبذب السياسات المالية لهذه الدول خلال فترة الدراسة من خلال الاعتماد على سياسات توسعية تارة وسياسات انكماشية تارة أخرى.
- عرفت هذه الدول عجزا مستمرا في جل فترات الدراسة حتى في السنوات التي شهدت فيها هذه الدول فوائض مالية كبيرة وهو ما يفسر بتوسعها في النفقات العامة.

المراجع والإحالات:

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**،عالم الكتب الحديث،الطبعة الأولى، الأردن،2004،، ص 335

[2] S.N. Chand ; " **Public Finance** "Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ,New Delhi , India ; 2008 , p258.

[3] عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية والمالية العامة** ،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1971،ص 21

[4] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية،الاسكندرية،الطبعة الأولى،2010،ص 158.

[5] نزار كاظم الخيكاني،حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية،عمان، الطبعة الثانية،2013، ص 25

[6]فهد مغيمش الشمري وآخرون،**السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة**،دار الأيام،الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2017، ص 18

7 وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**،مكتبة حسين لعصرية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،2010، ص 68

8فهد مغيمش الشمري وآخرون ، مرجع سابق ص 20.

9مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام –المالية العامة-**،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، 2004 ص 248

10محمد خصاونة،**المالية العامة النظرية والتطبيق**،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2015، ص79.

11 برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2015، ص 58

12 سعد الله داود،**الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**،دار هومة،الجزائر،2013،ص 167

13 دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004** ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005 ص 84.

14 أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2012، ص 308.

15 هيفاء غدير غدير،**السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**،الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، دمشق ص21

16مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**،دار وائل للنشر،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2007، ص 123

17طارق الحاج،**المالية العامة**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2009،ص 206

18حامد عبد المجيد دراز،**السياسات المالية**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2004،ص 63

19 نزار كاظم الخيكاني ومن معه، مرجع سابق، ص 143.

20 نزار كاظم الخيكاني ومن معه ، مرجع سابق ، ص 143.

21 نزار كاظم الخيكاني ومن معه، مرجع سابق ، ص 144.

22 نزار كاظم الخيكاني ومن معه، مرجع سابق ، ص 144.